جامعة العريش

كلية التربية

مجلــة كليــة التربيــة

علمية محكمة ربع سنوية

(السنة السادسة – العدد الرابع عشر – أبريل ٢٠١٨م)

j_foea@aru.edu.eg

كلية التربية **جامعة العريش**

مجلــة كليــة التربيــة

علمية محكمة ربع سنوية

(السنة السادسة – العدد الرابع عشر – أبريل ٢٠١٨م)

j_foea@aru.edu.eg

الإشراف العـــــام

أ.د. عادل السيد سرايا	عميـد الكلية (رئيس مجلس الإدارة)
أ.د. رفعت عمر عزوز	وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث (نائب رئيس مجلس الإدارة)

هيئة التحرير

أ.د. محمد رجب فضل الله	رئيس التحرير
أ.د. صالح محمد صالح	نائب رئيس التحرير
أ.د. أحمد عبد العظيم سالم	مدير التحرير
د. أحمد إبراهيم سلمي أرناؤوط	عضو
د. أسماء حسن صبّاح	عضو

الإشراف المالي والإداري

أ. محمد إبراهيم محمد عريبي	المسؤول المالي
أ. أسماء محمد علي الشاعر	المسؤول الإداري

قواعد النشر بمجلة كلية التربية بالعريش

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تتوافر فيها الأصالة والمنهجية السليمة على ألا يكون البحث المقدم للنشر قد سبق وأن نشر، أو تم تقديمه للمراجعة والنشر لدى أي جهة أخرى في نفس وقت تقديمه للمجلة.

٢. تُقبل الأبحاث المقدمة للنشر بإحدى اللغتين: العربية أو الإنجليزية.

٣. تقدم الأبحاث الكترونياً مكتوبة بخط (Simplified Arabic)، وحجم الخط ١٢، وهوامش حجم الواحد منها ٢.٥سم، مع مراعاة أن تنسق الفقرة بالتساوي ما بين الهامش الأيسر والأيمن (Justify). وترسل إلكترونياً على شكل ملف (Microsoft Word).

٤. يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث بما في ذلك الأشكال والرسوم والمراجع والجداول والملاحق عن (٢٥) صفحة. (الزيادة بحد أقصى ١٠ صفحات برسوم إضافية).

٥. يقدم الباحث ملخصاً لبحثه في صفحة واحدة، تتضمن الفقرة الأولى ملخصاً باللغة العربية، والفقرة الثانية ملخصاً باللغة الإنجليزية، وبما لا يزيد عن ٢٠٠ كلمة لكل منها.

٦. يكتب عنوان البحث واسم المؤلف والمؤسسة التي يعمل بها على صفحة منفصلة ثم يكتب عنوان البحث مرة أخرى على الصفحة الأولى من البحث.

٧. يجب عدم استخدام اسم الباحث في متن البحث أو قائمة المراجع ويتم استبدال الاسم بكلمة "الباحث"، ويتم أيضاً التخلص من أية إشارات أخرى تدل على هوية المؤلف.

٨. البحوث التي تقدم للنشر لا تعاد لأصحابها سواءً قُبل البحث للنشر أم لم يقبل. وتحتفظ هيئة التحرير بحقها في تحديد أولويات نشر البحوث.

٩. لن ينظر في البحوث التي لا تتفق مع شروط النشر في المجلة، أو تلك التي لا تشمل على ملخص البحث في أي من اللغتين، أو يزيد عدد صفحاتها عن ٣٥ صفحة شاملة الصفحات الزائدة.

١٠. يقوم كل باحث بنسخ وتوقيع وإرفاق إقرار الموافقة على اتفاقية النشر.

١١. يسهم الباحث في تكاليف نشر بحثه، ويتم تحويل التكلفة على الحساب الخاص بالمجلة. يجب إرسال صورة عن قسيمة التحويل أو دفع المبلغ، مع البحث الكترونيا. التكاليف تشمل: مكافأة التحكيم، وتكلفة الطباعة والنشر، والحصول على نسخة من العدد، وعدد (٥) مستلات من البحث.

١٢. يتم نشر البحوث أو رفض نشرها في المجلة بناءً على تقارير المحكمين، ولا يسترد المبلغ في حالة رفض نشر البحث من قبل المحكمين.

١٣. يُمنح كل باحث إفادة بقبول بحثه للنشر بعد إتمام كافة التصويبات والتعديلات المطلوبة.

قواعد التحكيم بمجلة كلية التربية بالعريش

فيما يلي القواعد الأساسية لتحكيم البحوث المقدمة للنشر بمجلة كلية التربية بالعريش

القواعد عامة:

١. مدى ارتباط موضوع البحث بمجال التربية.
٢. مدى مناسبة الدراسات السابقة، وإبرازها لرؤى متعددة.
٣. درجة وضوح أسئلة وأهداف البحث.
٤. مستوى تحديد عينة ومكان البحث.
٥. درجة إتباع البحث لمعايير التوثيق المحددة في دليل رابطة علم النفس الأمريكية، العدد السادس .
٦. احتواء قائمة المراجع على جميع الدراسات المذكورة في متن البحث والعكس أيضاً صحيح.
٧. حدود الدراسة، وتبريراتها.
٨. سلامة تقرير البحث من الأخطاء اللغوية المتعلقة بالنحو والإملاء وكذا المعنى.
٩. تكامل جميع أجزاء تقرير البحث، وترابطها بشكل منطقي.

قواعد الحكم على منهجية البحث:

١. تحديد الفترة الزمنية للبحث.
٢. تحديد منهجية مناسبة للبحث.
٣. تبرير إجراءات للاختيار في حالة دراسة الأفراد أو الجماعات.
٤. تضمين البحث إطاراً نظرياً واضحاً.
٥. توضيح الإجراءات المتعلقة بالجوانب المهنية الأخلاقية مثل: الحصول على موافقة المشاركين المسبقة.

قواعد تحكيم الإجراءات:

١. شرح وسائل جمع المعلومات بوضوح، والعمليات المتبعة فيها.
٢. تحديد وشرح المتغيرات المختلفة.
٣. ترقيم جميع الجداول والأشكال والصور والرسوم البيانية بشكل مناسب وتبويبها والتأكد من سلامتها.
٤. شرح عملية التحليل المتبعة ومبرراتها، والتأكد من اكتمالها وسلامتها.

قواعد الحكم على النتائج:

١. عرض النتائج بوضوح.

٢. توضيح جوانب الاختلاف في حالة تعارض نتائج البحث مع نتائج الدراسات السابقة.
٣. اتساق الخاتمة والتوصيات مع نتائج البحث.

محتويات العدد (١٤)

الرقم	عنوان البحث	الباحث	الصفحات
	مقالات تربوية		
١	المجلة العلمية للكلية : انطلاقة جديدة مطورة	هيئة التحرير	
٢	الشراكة الغائبة في التخطيط لتطوير منظومة التعليم العام في مصر	أ.د. محمد رجب فضل الله كلية التربية– جامعة العريش	
	بحوث ودراسات محكمة		
١	وحدة مقترحة قائمة على مدخل STEM وفاعليتها في تنمية حل المشكلات الرياضية الحياتية والاستمتاع بتعلم الرياضيات لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة	د. إبراهيم محمد عبد الله أستاذ المناهج وطرق تدريس الرياضيات المساعد كلية التربية– جامعة العريش	
٢	فعالية برنامج قائم على التنظيم الذاتي في تحسين مستوى الاتزان الانفعالي وخفض مستوى الكمالية اللاتكيفية لدى طلاب الجامعة	د. ضياء أبو عاصى فيصل مدرس الصحة النفسية كلية التربية– جامعة العريش	
٣	فاعلية برنامج تدريبي مبني على القصة في تنمية مستوى التمثيل المعرفي للمعلومات لدى تلاميذ الإعاقة العقلية المتوسطة	د. محمد صبري غنيم دكتوراه علم النفس التربوي	
	بحوث مستلة من رسائل علمية		
١	فعالية الأنشطة الموسيقية باستخدام برنامج محوسب في تحسين الوعي الفونيمي والصوتي لدى الأطفال ذوي متلازمة داون	**أنس صلاح عشماوي** **باحث دكتوراه (تربية خاصة)**	
٢	The Effectiveness of a Training Program Based on the Six Thinking Hats Strategy in Developing English Listening Skills of the Student Teachers at the Faculty of Education	Wafaa Mostafa Ebeid Badawy Faculty of Education Arish University	
٣	The Effectiveness of a Training Program Based on the Six Thinking Hats Strategy in Developing English Listening Skills Faculty of Education of the Student Teachers at the	Imtyaz Hemdan Mohammad Gomaa Arish University, Faculty of Education	

مقالات تربوية

المجلة العلمية للكلية : انطلاقة جديدة مطورة

بقلم : هيئة التحرير

وتبدأ **المجلة العلمية لكلية التربية بالعريش** عامها السادس بهيئة تحرير جديدة، وشروط للنشر مطورة، وقواعد للتحكيم محددة، ومعلنة.

في البداية: نتوجه بكل الشكر والتقدير للزملاء الأعزاء أصحاب الفضل في تأسيس المجلة، وإشهارها، وإخراجها نصف سنوية على مدى خمسة أعوام.

وقد كان للإقبال من الباحثين على النشر في هذه المجلة السبب في الانتقال التدريجي من إصدار عددين سنوياً إلى إصدار ثلاثة أعداد إضافية ، والوصول إلى إصدار ثلاثة عشر عدداً خلال الفترة السابقة.

ويأتي العام السادس، والعدد الرابع عشر؛ لتعلن هيئة التحرير الجديدة عن رؤية للمجلة، ورسالة، وأهداف، وقيم ، وسياسة معلنة ومعلومة، ولتصبح المجلة ربع سنوية، تسمح بمساحة أكبر وأعمق للنشر العلمي في مجالات البحث التربوي.

وهذا العدد الجديد يتسم بتنوع في الباحثين، ودرجاتهم العلمية، وتخصصاتهم، وموضوعاتهم، وقد حرصت هيئة التحرير على منح فرص للأكاديميين التربويين، وللمعلمين الممارسين، وللباحثين المبتدئين؛ لنشر أبحاثهم سواء المنتجة خصيصاً أو المستلة من رسائل الماجستير والدكتوراه.

وفي كل الأحوال حرصت هيئة تحرير **المجلة العلمية لكلية التربية جامعة العريش** على الاستعانة بأساتذة عمالقة في التخصصات التربوية؛ لتحكيم البحوث وفقاً لنماذج معدة لذلك، وحرصت على استيفاء الباحثين لملحوظات التحكيم، قبل إفادتهم بقبول النشر.

ويجدر – في هذا التصدير – توجيه الشكر لإدارة الكلية على دعمها لهيئة التحرير، والشكر موصول للأساتذة أعضاء الهيئة الاستشارية، ولجان التحكيم، والشكر للباحثين الذي اختاروا المجلة العلمية لكلية التربية جامعة العريش للنشر فيها، ونرجو أن نكون – دائماً – عند حسن ظن الجميع : قيادات، وخبراء، وباحثين.

والله الموفق

مقال العدد (١٤)

الشراكة الغائبة في التخطيط لتطوير منظومة التعليم العام في مصر

بقلم

أ.د. محمد رجب فضل الله رئيس التحرير

أولا –مقدمة

يُعد التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات الهادفة أساس لنجاح أي جهد لتطوير منظومة التعليم الجديدة في مصر، ويتطلب هذا التخطيط دراسة الواقع بكل أبعاده ومظاهره، من قوة وضعف وتحديات وفرص ورسم رؤى وأهداف مستقبلية بناءً على ذلك، ثم وضع برامج عملية تساعد على الانتقال إلى المستقبل المنشود.

والمعروف – في أدبيات أصول التربية – أن هذا التخطيط الاستراتيجي لتطوير التعليم يجب أن ينطلق من التأمل العميق في الواقع؛ بهدف استشراف المستقبل، وتحديد الاتجاه الذي يقود وزارة التربية والتعليم للاستفادة من الفرص، ومواجهة التحديات والمتغيرات المستقبلية.

ونشير – في هذا الإطار إلى أهمية التفكير الاستراتيجي لتطوير التعليم، والذي يقوم على مبادئ أساسية تسهم في تحقيق الفاعلية له، ومن هذه المبادئ (وزارة التعليم العالي ٢٠٠٩ ، ٧-٩) :

ونتوقف – متأملين – عند أحد هذه المبادئ؛ لنقرر إلى أي مدى كان حاضراً في الخطة الجديدة لتطوير التعليم بمصر، وما مردود وجوده أو غيابه على فرص نجاح هذه الخطة في تطوير منظومة التعليم؟

نقصد بذلك مبدأ الشراكة؛ فالتفكير الاستراتيجي الناجع يجب أن يستند على توسيع دائرة الشراكة: في التخطيط، وفي التنفيذ، وفي التقويم ومتابعة التحسين .

إن توسيع المشاركة في القرارات أو العمليات الإدارية له هدفان أساسيان:

- الهدف الأول هو تحسين القرار من حيث النوعية.
- والهدف الثاني هو زيادة القبول بالقرار، وأثر ذلك في تنفيذه.

وينطبق ذلك على العملية الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم، و يقع هذان الهدفان في صميم التفكير الاستراتيجي الناجح للتخطيط لتطوير منظومة التعليم في مصر.

ومن العوامل المهمة لجعل المشاركة في هذه العملية الاستراتيجية ناجحة:

- توسيع مساحة المشاركة لتشمل ذوي العلاقة الداخليين والخارجيين.
- وجود الرغبة الأصيلة للإدارة العليا في تفعيل هذه المشاركة وإحساس ذوي العلاقة بها.

ولعل مؤسسات وطنية كثيرة ذات علاقة بالتخطيط لتطوير منظومة التعليم، كان يجدر –من وجهة نظرنا–عقد شراكات فاعلة بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وبينها، منها على سبيل المثال :

- o وزارة التعليم العالي.
- o الكليات المنوط بها إعداد المعلم الأكاديمي والمعلم النوعي والأخصائي وهي [كليات التربية والتربية النوعية والتربية للطفولة المبكرة والتربية الرياضية وغيرها]
- o هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد.
- o الأكاديمية المهنية للمعلمين.

- المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي.
- مجلس النواب المصري، ويمثله لجنة التعليم والبحث العلمي به، وغير ذلك من الجهات.

ونشير إلى مفهوم: المؤسسة الوطنية طرفاً أصيلاً في المشاركة الفاعلة، ونحدد منها – على سبيل المثال:-

- وزارة التعليم العالي. مؤسساتها: (الجامعات، وكلياتها): الهدف الأسمى للخريجين (مخرجات التعليم ما قبل الجامعي)، وهي – في نفس الوقت–الأكثر اهتماماً بمستوى هؤلاء الخريجين (مدخلاتها المؤثرة على عملياتها ونواتجها) .
- كليات التربية. البيوت الوطنية للخبرات المتخصصة في تطوير المعلم والمناهج والتقويم وتكنولوجيا التعليم والمناخ التربوي والتعليمي.
- مجلس النواب المصري (لجنة التعليم والبحث العلمي) المصدر الرئيس لإقرار الخطط، والمنح، ودراسة التشريعات اللازمة لترسيخ الرؤى، وعدم الخطط، وتيسير التنفيذ.

ثانياً–ملامح الخطة الجديدة لتطوير منظومة التعليم في مصر

أظهرت المؤتمرات الصحفية، والعرض الذي تفضل به معالي وزير التربية والتعليم والتعلم الفني، وما نشرته بعض مواقع التواصل الاجتماعي ما يلي:

- أن تطبيق الخطة الجديدة لمنظومة التعليم سيبدأ في سبتمبر ٢٠١٨ القادم، على ٢٢ مليون طالب بمختلف المراحل التعليمية.
- أن خطة تطوير منظومة التعليم في مصر تأتي في أربعة محاور هي :
  - تطوير نظام التعليم لرياض الأطفال والصف الأول الابتدائي.
  - تعديل نظام المرحلة الثانوية.
  - فتح المدارس اليابانية.
  - استحداث مدارس التكنولوجيا التطبيقية للتعليم الفني.

- أن تطبيق النظام الجديد سيتم على الأطفال الذين سيلتحقون بالتعليم في سبتمبر المقبل، ولا علاقة للطلاب الملتحقين فعليا بمراحل التعليم المختلفة بهذا النظام الجديد أي أن هؤلاء سيكملون تعليمهم بنفس الطريقة القديمة، لكن سيتم تخفيض المناهج التي يدرسونها بما يتناسب مع فترة العام الدراسي؛ حتى لا تكون الدراسة مملة لهم.

- إن هذا النظام يهدف إلى القضاء على فلسفة الحفظ والتلقين، وتدريب الطفل من مرحلة رياض الأطفال على مهارات التفكير الإبداعي.

- أن النظام الجديد يخلو من الامتحانات من الصف الأول حتى الثالث الابتدائي مع تقييم الطلاب من خلال تطبيقات بسيطة لقياس مستوياتهم العلمية لكشف نقاط القوة والضعف لكل طالب.

- أن الامتحانات لن تؤثر –بالنسبة للصفوف من الرابع حتى السادس الابتدائي–في نجاح أو رسوب الطالب وإنما تهدف لقياس مستوى التحصيل الدراسي لكل طالب من دون درجات بل بتقديرات " ممتاز – جيد جدا – جيد – مقبول – ضعيف."

- أن دراسة المواد –كلها –ستتم باللغة العربية بشكل متصل أي ربط العربية بالمفاهيم العلمية والرياضية والحياتية والفنية والمهارية، وسيتم تدريس كل من اللغة الإنجليزية والتربية الدينية كمادتين مستقلتين.

- أن الدراسة ستكون باللغة العربية بدءا من مرحلة رياض الأطفال حتى نهاية المرحلة الابتدائية وهو ما ينطبق على المدارس الحكومية والتجريبية، أما في المرحلة الإعدادية يدرس الطالب العلوم والرياضيات باللغة الانجليزية.

- أن هذا النظام يؤجل تطبيقه على المدارس التجريبية التي تدرس اللغات إلى العام المقبل، لإتاحة الفرصة لأولياء الأمور لاختيار المدرسة المناسبة لأبنائهم.

- أن تطبيق النظام الجديد سيتم بشكل تدريجي وليس دفعة واحدة، على أن يطبق العام المقبل على مرحلة رياض الأطفال، وفي العام التالي تطبق المنظومة الجديدة على الصف الأول الابتدائي، وهكذا حتى الثانوية العامة إلى أن يختفي تماما النظام القديم بمرور نحو ١٢ عاما.

- أن الجزء الثاني من الخطة يتعلق بتطوير نظام الثانوية العامة وهو ما سيطبق على من يلتحقون بالصف الأول الثانوي في سبتمبر ٢٠١٨، وهؤلاء سيتسلمون أجهزة لوحية (تابلت) مزودة بالمناهج الدراسية، وسيؤدون الامتحانات من خلالها، إضافة إلى الكتب الورقية، مع مراعاة عدم الانتقال المفاجئ من المناهج التقليدية إلى المناهج الإلكترونية.

- أن مناهج الثانوية العامة ستبقى كما هي، ولا تغيير إلا في طريقة التقييم والامتحانات التي ستكون ١٢ امتحانا في ٣ سنوات، يختار منها الطالب أفضل ٤ امتحانات من حيث الدرجات التي حصل عليها وهو ما يتيح أكثر من فرصة للتعويض.

- أن امتحانات في جميع الصفوف، وفقاً للنظام الجديد، ستعتمد على الفكر والتحليل والإبداع لقياس المهارات الفكرية والمعرفية للطالب، وستكون محمية لدى جهة سيادي، ولن تكون الامتحانات قومية على مستوى الجمهورية، بل لكل مدرسة أن تمتحن طلابها في التوقيت الذي يناسبها لمنع الغش والتسريب.

- أن المنظومة الجديدة وضعت خطة لتدريب معلمي رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية على النظام الجديد خلال هذا الصيف، بحيث لا يكون المعلم مجرد ملقن للطلاب، بل موجه ومرشد لطريقة البحث عن المعلومة الصحيحة.

- أن تدريب معلمي المرحلة الثانوية على استخدام التكنولوجيا وطبيعة الامتحانات الجديدة والتصحيح من خلالها.

ثالثاً–الشراكات اللازمة لضمان الجودة لخطة تطوير منظومة التعليم في مصر (تأمل للواقع الفعلي)

المتأمل لملامح خطة تطوير منظومة التعليم في مصر، كما وردت في مصادر عدة (ليس من بينها وثيقة رسمية لها)، يجد أن تصميمها، وتأهيلها للتطبيق، وتنفيذها، ومتابعتها، وتقويمها، وتطويرها، يتطلب شراكة فاعلة بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني من جهة، وبين وزارات ومؤسسات وطنية تربوية وغير تربوية من جهة أخرى.

ومن المحاور التي تضمنتها خطة تطوير منظومة التعليم في مصر، وكان يلزمها شراكات وطنية فاعلة؛ لضمان جودة التخطيط لتطوير، وجودة تنفيذ ما تم التخطيط له:

- تطوير مرحلة رياض الأطفال،
- وتعديل نظام الثانوية العامة،
- وتدريب المعلمين والمديرين،
- وتطوير أنظمة الامتحانات والتقييم.

ويمكن تناول ذلك بإيجاز في السطور التالية:

1. الشراكة اللازمة للتخطيط لتطوير مرحلة رياض الأطفال، والصف الأول الابتدائي.

مازالت مرحلة رياض الأطفال مرحلة غير إلزامية، والإتاحة فيها محدودة، وعدم الإلزام، مع عدم الإتاحة أدى إلى ضعف الاستعداد للمدرسة، ولاسيما بين أطفال البيئات الفقيرة والمحرومة .

وتشير الإحصاءات إلى أن معدلات الالتحاق برياض الأطفال في مصر هي الأدنى في نسبتها بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

والمعروف أن هناك ارتباطاً بين معدلات الالتحاق برياض الأطفال، ودخل الأسرةً ، وهو ما يؤكد أن الالتحاق بالتعليم مازال بعيداً عن مبدأ تكافؤ الفرص لجميع الأطفال، ومن المحتمل أن يؤدي إلى اتساع فجوة الاستعداد للالتحاق بالمدرسة بين مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية في السنوات الأولى للتعليم الابتدائي .

إن جودة أي خطة لتطوير مرحلة رياض الأطفال يستلزم ما يلي:

أ. إصدار تشريع يجعل مرحلة رياض الأطفال مرحلة إجبارية وإلزامية، وتقبل الأطفال من سن ٤-٦ سنوات .

ب. أن تصبح مرحلة رياض الأطفال بعاميها جزءاً من التعليم الأساسي الإلزامي مستقبلاً في غضون ١٠ سنوات على الأكثر.

ت. تحسين وتطوير التخطيط لبرامج، وأنشطة مرحلة رياض الأطفال، بصفتها المرحلة التعليمية الأولى للطفل.

ث. شمول جميع مؤسسات رياض الأطفال الحكومية والخاصة بالتطوير

إن مبدأ إتاحة التعليم لجميع الأطفال بفصول الرياض، وجودة هذا التعليم يستلزمان شراكة قوية بين القطاع الخاص ورجال الأعمال الوطنيين، ووزارة التضامن الاجتماعي من ناحية، ووزارة التربية والتعليم من ناحية أخرى.

كما يلزم حدوث ذلك تشريعاً، يتم بموجبه تطوير قانون التعليم؛ ليبدأ السلم التعليمي من الصف الأول KG1 إلى الصف الثاني عشر) أربعة عشر عاماً مقسمه إلى مرحلتين: الأساسي من KG1 حتى الصف التاسع، والثانوي من العاشر وحتى الثاني عشر.(

وأهم ما يجب أن ينص عليه هذا التشريع استيعاب جميع الأطفال الملزمين في التعليم الأساسي بمن فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة.

والاستيعاب يتحقق بوجود سياسات تتصل بالمواليد، وصحة الأطفال، وخطط لبناء فصول رياض أطفال جديدة، وتطوير الفصول الحالية، وتحويل الخاص منها إلى حكومي.

ونرى أن الخطة الحالي اقتصرت على وجود محاولات لتحسين التعليم برياض الأطفال لا ترقى إلى تحقيق الجودة لهذا التعليم؛ لأنه تقتصر على تطوير مناهج رياض الأطفال، وتدريب عدد من مدربات معلمات الرياض، ولم يتوفر لها نفس القدر من الاهتمام، لتطوير البنية التحتية للفصول القائمة، وتوفير المزيد من الفصول؛ لضمان إتاحة مكان لكل طفل مصري بلغ الرابعة من عمره في فصول هذه الرياض.

واستعانت وزارة التربية والتعليم بخبراء أجانب من جهات أجنبية لتطوير مناهج رياض الأطفال، في الوقت الذي تزخر به كليات رياض الأطفال، وكليات التربية بالخبراء المتخصصين في مناهج رياض الأطفال.

في البداية: تم–بالتعاون مع اليونيسف–تنظيم ورش عمل لإعداد الإطار العام للمنهج المتكامل تحت إشراف خبراء من فرنسا وأمريكا وتونس، وبعد إتمام معايير تعلم المواد الدراسية تم إعداد الكتب متعددة التخصصات بمعرفة شركة خاصة دولية (ديسكفري)، وإعداد كتب اللغة الإنجليزية بمعرفة (لونجمان).

أما التدريب على هذه المناهج فتتولاه: تمويلاً، وتنفيذاً، وإشرافاً جهات أجنبية بعيداً عن مؤسساتنا الوطنية: مركز تطوير المناهج – كليات التربية – كليات الطفولة المبكرة – الأكاديمية المهنية للمعلمين، وغيرها.

نموذج لغياب الشراكة الوطنية عن جهود تطوير منظومة التعليم في مرحلة من أهم وأخطر المراحل، وهي مرحلة رياض الأطفال.

2. الشراكة اللازمة للتخطيط لتعديل نظام الثانوية العامة.

يركز تعديل نظام الثانوية العامة في هذه المرحلة من خطة تطوير منظومة التعليم في مصر على وجود نظام للامتحانات، وتقييم الطلاب يتسم بالعدالة والسلامة والموثوقية. ويتم كما يلي :

أ. إجراء الامتحانات في جميع المواد مرتين في السنة للصفوف من الأول إلى الثالث الثانوي.

ب. تجميع نتائج طلاب المرحلة الثانوية خلال السنوات الثلاثة، بحساب GPA المتوسط التراكمي.

ت. ارتكاز أعمال التقييم على المدرسة (اللامركزية في الامتحانات والتقييم)، مع وجود تسهيلات في وضع الدرجات أو تسجيلها.

والمؤسف أنه في ظل توفر مركز قومي للامتحانات والتقويم التربوي يزخر بالخبراء والباحثين المتخصصين في تصميم الامتحانات وفقاً للمواصفات المنشودة (تهتم بالتطبيق والتحليل والتكوين والابتكار)، وترجمة هذه المواصفات إلى نماذج امتحانية متعددة ومتدرجة، وأدوات أخرى للقياس والتقويم، من مثل: مقاييس تقدير أداء، وبطاقات الملاحظة، وبطاريات الاختبارات، واختبارات المواقف، وبنوك الأسئلة؛ إلا أن الوزارة لجأت إلى شركة خاصة دولية (بيرسون)؛ لتتولى مهام تطوير الامتحانات، وقام خبراء هذه الشركة – خلال الأيام الماضية – بتدريب خبراء المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي؛ ليكونوا مدربين لتصميم الامتحانات!!! المجال الذي تخصصوا فيه، وعملوا به منذ أكثر من ثلاثين عاماً !!!

ومن ناحية أخرى؛ فإننا نرى أن أي تعديل يطرأ على نظام الامتحانات والتقييم في الثانوية العامة يجب أن يصاحبه (في نفس الوقت) تعديل لنظام القبول بالجامعات، ويجدر بالمشرع إصدار قانون خاص بذلك يجعل من المجموع (الاعتباري) ، وليس التراكمي معياراً للقبول بالجامعة، وهذا يتطلب شراكة في التخطيط والتنفيذ بين وزارتي: التربية والتعليم، والتعليم العالي.

وهو ما يمكن عرضه – تفصيلاً " لأهميته " –كنموذج لإجراءات عملية للشراكة الوطنية، يأتي في المحور الرابع من هذه الورقة.

3. الشراكة اللازمة للارتقاء بفاعلية المعلمين والمديرين التربويين.

جاءت مبادرة (المعلمون أولاً) في مقدمة جهود وزارة التربية والتعليم لتنمية القدرات المهنية والنفسية للمعلمين، وقد تمت بشراكة مع شركة قطاع خاص دولية(" Imagine Education) ، وقد سبقت هذه الجهود طرح خطة تطوير منظومة التعليم في مصر ، غير أنه يمكن الإفادة من الكوادر التي تم تدريبها في هذه المبادرة.

ودعمت الوزارة إنشاء الدولة لموقع رقمي على شبكة المعلومات (بنك المعرفة) ، يحوي موارد تربوية وبحثية وثقافية ، تناسب الطلاب والمعلمين، والباحثين، ودفعها ذلك إلى الاستعانة بالأكاديمية المهنية للمعلمين في تدريب آلاف المعلمين على استخدام هذا البنك في التدريس، إلا أنه تدريب –كما أفاد كثير من المعلمين المتدربين– نظري، غير فعال، ولا يتوقع أن يكون معينا للمعلمين في التدريس العام القادم باستخدام هذا البنك الذي سيتم تحميله على أجهزة التابلت المزمع توزيعها على طلاب الصف الأول الثانوي في سبتمبر القادم ٢٠١٨م.

والجدير بالذكر أن الوزارة تعاونت مع مؤسستي: ديسكفريDiscovery وبريتانيكا Britannica ي تصميم المحتوى المتاح في بنك المعرفة المصري؛ ليتوافق مع المناهج الوطنية.

وفي الوقت الذي تتوفر لدينا مؤسسات وطنية يمكنها أن تقوم بتدريب المعلمين مثل الأكاديمية المهنية للمعلمين، وكليات التربية، ولدينا مراكز بحثية تزخر بالخبراء الذين يمكنهم القيام بتدريب تخصصي على المناهج الجديدة أو النظام

الجديدة للامتحانات والتقييم، وعلى استخدام التكنولوجيا في التدريس إلا أن الوزارة لجأت إلى شركات خاصة دولية ، منها شركة ("Imagine Education)للقيام بذلك ، وفي وقت محدود جداً ؛ جعل هذه الشركات تتحايل بتدريب عدد محدود (٣ من كل مدرسة) ، وإلزام كل منهم بتسجيل بيانات لعدد من زملائه (٧) ، وفي نهاية تحصل هذه الشركات على مبالغ طائلة ، بحساب أنها قد دربت الجميع !!!!

إن اعتماد وزارة التربية والتعليم على الشراكة مع مؤسسات أجنبية في تدريب المعلمين هو مخالفة صريحة لقرار رئيس الجمهورية رقم : ١٢٩ لسنة : ٢٠٠٨ بتنظيم الأكاديمية المهنية للمعلمين وتحديد اختصاصتها ، وهي الجهة الوحيدة المعنية بتدريب المعلمين بناءً على قرار رئيس الجمهورية ، وأيضاً على قانون التعليم : ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته : ١٩٣ لسنة ٢٠١٢ زهران، محمد ٢٠١٨م.(

ومديرو المدارس: فئة مهمة لم يشملها التدريب أو التطوير حتى الآن، وهم قادة المدارس التي ستطبق خططاً جديدة سواء في رياض الأطفال والابتدائي، أو في الثانوي.

مازال مديرو المدارس الذين يفتقرون إلى صلاحيات كافية فيما يتعلق بالإشراف على المعلمين وموازنة المدرسة. ولا صلاحية لهم في الإنفاق على صيانة مدارسهم، ويتمثل أكثر الأمور التي تثير القلق في أن محدودية نطاق السلطة أدت إلى عدم معالجة بنود الموازنة الأخرى المهمة، التي تتضمن تدريب المعلمين، ومواد التدريس والتعلم والوسائل التعليمية مثل المعدات والمواد الكيميائية للتجارب المعملية. ولا يزال مديرو المدارس يستجيبون لنموذج الامتثال والسيطرة، ولا توجد بيئة قانونية أو مؤسسية أو مهنية تفرز دور إدارة حقيقية يرتبط بالتطوير المهني للمعلم أو عمليات التحسينات في المدارس على نطاق أوسع. وبالتالي، فإن إدارة المدارس لا تزال بعيدة كل البعد عن المسار الوظيفي اللازم لقيادة التطوير بكفاءة وفاعلية .

إن إعادة اختيار مديري المدارس وفق معايير أحدث تتناسب وخطة التطوير، وإعادة تأهيل الحاليين، وتدريبهم لتنمية قدراتهم المهنية والإدارية أمر كان يستلزم الشراكة مع مؤسسات إعداد المعلم الأكاديمي والنوعي والأخصائي والإدارة، وجهات أخرى للتدريب والتطوير الإداري، وهو ما لم نعلم عنه شيئاً.

فهل خضع أو يخضع مديرو رياض الأطفال، والمدارس الابتدائية والثانوية لتدريب حقيقي؛ يضمن فهم للتطوير الحادث، وتجاوبهم معه، وقدرتهم على إدارته، وتعزيزه؟ الله أعلم!!

4. الشراكة اللازمة لإصلاح نظام التقييم الشامل من أجل تحسين التحصيل العلمي للطلاب.

إصلاح التقويم هو المدخل لإصلاح التعليم؛ ولذا فإن الخطة الحالية لتطوير منظومة التعليم ركزت على إصلاح التقييم من أجل إصلاح التحصيل، وتعليم الطلاب، وتعلمهم.

وأكدت الخطة – كما أوضحنا سابقاً–على ما يلي:

- قصر تقييم أطفال الصفوف من الأول حتى الثالث الابتدائي على استخدام التطبيقات البسيطة التي تستهدف قياس مستوياتهم والكشف عن نقاط القوة والضعف لدى كل طفل، دون الحاجة إلى عقد أية امتحانات، أو الإعلان عن نجاح أو رسوب أو أي تأثير على تقدمهم في الدراسة حتى الصف الثالث الابتدائي.

- أن نتائج الامتحانات للصفوف من الرابع حتى السادس الابتدائي تكون في صورة تقديرات" ممتاز – جيد جدا – جيد – مقبول – ضعيف"، وليس درجات، ولا تؤثر في نجاح أو رسوب الطالب، وإنما تهدف لقياس مستوى التحصيل الدراسي لكل طالب، وبالتالي العمل على دعم جوانب التميز، ومعالجة جوانب الضعف.

- عقد امتحانات قومية في الصف الرابع، تستهدف قياس مستويات التلاميذ في القراءة والكتابة والحساب، وفقاً لإطار المنهج الجديد.

- إجراء امتحانات نهاية التعليم الأساسي: الصف التاسع (الثالث الإعدادي) بطريقة لا مركزية على مستوى المديرية التعليمية (المحافظة)، وينتقل الطالب بموجب نتيجتها إلى التعليم الثانوي (العام) أو إلى التعليم الثانوي (المهني).

ويتطلب هذا الإجراء التطويري الأخير شراكة بين وزارة التربية والتعليم ، والمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، ومراكز القياس والتقويم بكليات التربية من ناحية؛ بهدف تطوير الامتحانات لتقيس تفكير الطلاب وقدراتهم، والقطاع الخاص ، والمستثمرين الوطنيين في المجالات : الزراعية، والصناعية، والتجارية، والسياحية، وغيرها لتطوير اختبارات ومقاييس للاستعداد للالتحاق بالتعليم الثانوي الفني

رابعاً–إجراءات عملية مقترحة للشراكة الفاعلة بين وزارة التربية والتعليم، ومؤسسات أخرى.

تحتاج وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني؛ لكي تنجح في خطتها لتطوير منظومة التعليم في مصر، أن تنظر للخطة على أنها مشروع قومي، تتضافر فيه جهود مؤسسات وطنية في شراكة فاعلة، يمكن أن نطرح إجراءات عملية كنموذج لهذه الشراكة.

وتتعدد المؤسسات الوطنية التي كان يجدر بوزارة التربية والتعليم عقد شراكات حقيقية وفاعلة معها في التخطيط، وفي الاستعدادات لتنفيذ خطة تطوير منظومة التعليم بمصر ، ونركز في عرض هذه الإجراءات على اثنين منها، هما: وزارة التعليم العالي، وكليات التربية.

1. الشراكة مع وزارة التعليم العالي لتطوير الثانوية العامة، ونظام القبول بالجامعات

يتعلق الجزء الثاني من الخطة الجديدة لوزارة التربية والتعليم بمصر بتطوير نظام الثانوية العامة، وهو ما سيطبق على من يلتحقون بالصف الأول الثانوي في سبتمبر ٢٠١٨.

ولعل الهدف المعلن والواضح من هذا التطوير في نظام الامتحانات هو إنهاء أزمة التعليم الثانوي المتمثلة في امتحانات الثانوية العامة، وما يتصل به من انتقال الدراسة من المدارس إلى المراكز ، واللجوء للدروس الخصوصية، والاعتماد على الكتب الخارجية، والصراع على مجموع الدرجات المؤهلة للدخول للجامعات، وخاصة لما يُسمى فيها بكليات القمة.

وهنا تكمن الحاجة إلى شراكة فاعلة بين وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي تستهدف الربط بين تطوير الثانوية العامة وتطوير نظم القبول بالجامعات، وضرورة التخطيط للأمرين معاً، والإعلان عنهما معاً، والاستعداد لتنفيذهما معاً، والتطبيق على طلاب دفعة التطوير خلال السنوات الثلاثة (مجموع تراكمي)، وعند الدخول للجامعة (مجموع اعتباري)، وهو ما يمكن توضيحه – تفصيلاً فيما يلي :

- فقد نظمت وزارة التربية والتعليم العديد من المؤتمرات، وأجرت الكثير من الدراسات، واستعانت بالخبراء، ومازالت الثانوية العامة هي المصدر الرئيسي لكثير من المشكلات التربوية والتعليمية التي يواجهها مجتمعنا المصري.

- ونفذت وزارة التعليم العالي على مدى أكثر من خمس سنوات مضت مشروعاً للقياس والتقويم أنفقت من أجله ملايين الجنيهات، واستعانت بالكثير من الخبراء، ووضعت العديد من السيناريوهات للقبول بالجامعات غير أنه لم ينفذ والحُدُ منها، ومازالت تعاني مع بداية كل عام من نوعية الملتحقين بها، والذي يعد أحد أسباب إهدار الجهد والوقت والمال دون الوصول إلى تعليم جامعي بالمستوى المنشود، وبالخريج المطلوب.

إن كلا من الثانوية العامة، ونظم القبول بالجامعات يرتبطان ارتباطاً عضوياً وتطويرهما يجب أن يكون مرتبطاً ومتزامناً ومتكاملاً ومتسقاً، وإن أي تطوير يلحق بالتعليم الثانوي العام ينعكس إيجابياً على التعليم الجامعي والعالي، وأية محاولات لتطوير التعليم الجامعي لن يكتب لها النجاح دون تطوير حقيقي للتعليم ما قبل الجامعي بعامة، والمرحلة الثانوية منه بخاصة.

وتتعدد أسباب هذا ارتباط الثانوية العامة بالقبول بالجامعات، ويتحدد ذلك فيما يلي:

أ- أن مخرجات التعليم الثانوي هم مدخلات التعليم العالي، ومن المهم لنجاح وفاعلية أي مرحلة تعليمية جودة مدخلاتها، ومخرجاتها وبالتالي فإن من مصلحة القائمين على أمور التعليم العالي إصلاح التعليم قبل الجامعي، وجودة خريجيه، وهو ما يظهر بوضوح في مخرجات الثانوية العامة تحديداً.

ب- أن التعليم العام (بما فيه المرحلة الثانوية) يركز على معارف ومهارات عامة في جميع المواد (دون عمق في أي منها)، ويأتي التعليم الجامعي للتركيز على التخصص في أحد مجالات المعرفة، ومن المهم ضمان توفر الحد الأدنى المطلوب لدراسة كل تخصص، وهذا ما يجب أن تقيسه (اختبارات القبول) لدراسة التخصص، وليس الاختبارات العامة للمعارف والمهارات (امتحانات الثانوية العامة).

ت- أن درجات الطلاب في امتحانات الثانوية العامة مهما ارتفعت لا تعكس بالضرورة امتلاكهم للحد الأدنى المطلوب للتخصص في مهنة بعينه (الطب . الهندسة –الإعلام . السياسة . التربية . المحاسبة ...) فهي تعبر عن مستوى عام للطالب، ويتطلب الأمر قياساً أكثر تحديداً وعمقاً للقبول في نوع التخصص الذي يناسب قدراته ومهاراته ويتوفر لديه الحد الأدنى من متطلبات دراسته.

ث- أن اعتبار نتائج الثانوية العامة المعيار الوحيد للالتحاق بكليات بعينها أثبت عدم صلاحيته لضمان النجاح في هذه الكليات؛ فالكثير من الطلاب تخدعهم درجاتهم العالية (والتي لا تعكس قدراتهم ومهاراتهم الحقيقية) ويلتحقون بكليات قمة يفشلون فيها، أو لا يظهرون نفس القدر من نسب نجاحهم في الثانوية العامة، وكثير من الطلاب يحرمون من الالتحاق بكليات تتفق كثيراً مع ميولهم وقدراتهم ومهاراتهم بسبب درجات قليلة قد تصل إلى نصف درجة، وربما يكونون قد خسروها في مواد أخري لا تنتمي إلى تخصص هذه الكليات، مما يعنى عدم صحة الربط بين درجات الطالب في الثانوية العامة ونوع التخصص أو الكلية التي يلتحق بها في التعليم الجامعي.

ج- أنه من الضروري الاطمئنان إلى توفر الحد الأدنى من المتطلبات لدراسة تخصص جامعي عن طريق نظام للقبول يقيس ما لدى الملتحقين من مهارات وقدرات لازمة لدراسة هذا التخصص، والارتباط بهذه الدراسة والرغبة في الاستزادة منها.

ح- أن التأكيد على أن درجات الامتحانات ليست هي المعيار الوحيد للقبول بالجامعة؛ ضمان لعدم اللجوء للدروس الخصوصية، أو محاولات الغش في الامتحانات، أو الحفظ دون فهم، أو الاهتمام بالتفاصيل والحشو الزائد، وكل ذلك ضمان لخريج جدير بأن يكون مدخلاً لدراسة جامعية منشودة تصل إلى خريج جامعي متميز.

ويمكن يتحقق ارتباط الثانوية العامة بنظام القبول بالتعليم العالي من خلال مراعاة ما يلي:

أ- أن النجاح في الثانوية العامة يعد أحد المعايير الحاكمة للقبول بالتعليم العالي، ويمكن أن يحدد ذلك نسبة مئوية قاطعة مثلاً: للأدبي من (٦٥-٧٠%)، وللعلمي (٧٠-٧٥%). حيث يعد الحصول على هذه النسبة معياراً أساسياً لدخول أية كلية من الكليات.

ب- أن القبول بأي قطاع من قطاعات التعليم الجامعي يمكن أن يرتبط بدرجات الطالب في مادة/ مادتين مؤهلة للدراسة في إحدى كليات هذا القطاع مثلاً: الالتحاق بقطاع الطب (٨٠-٨٥% في الأحياء)، الالتحاق بقطاع الهندسة (٨٠-٨٥% في الرياضيات).

ت- أن يشارك أساتذة الجامعة في وضع مواصفات الأوراق الامتحانية للثانوية العامة، وفي لجان وضع الأسئلة، وأن يشارك خبراء مركز الامتحانات والتقويم التربوي في وضع مواصفات اختبارات القبول للقطاعات المختلفة وفي لجان إعداد هذه الاختبارات؛ وذلك لضمان الاتساق بين امتحانات المواد المؤهلة واختبارات القبول في القطاعات الخاصة بها.

ث- أن تتضمن مقررات المرحلة الثانوية مقرراً في التنمية البشرية أو في مهارات الحياة الجامعية بحيث يكون هذا المقرر بمثابة إعداد عام لخريج هذه المرحلة للمقابلات الشخصية، واختبارات مهارة التفكير، أو التواصل، أو اختبارات القدرات والمهارات العامة، وبذلك تكون السنة الأخيرة من التعليم الثانوي تهيئة حقيقية للحياة الجامعية.

ج- أن يتم إدراج عام دراسي يخصص لـ: "متطلبات الدراسة الجامعية" بحيث يدرس الطلاب خلاله مقررات عامة مثل: (اللغة العربية، وتاريخ مصر الوطني، واللغة الإنجليزية، وتطبيقات الحاسب، والرياضيات، والحضارة الإسلامية، وما يماثل)، وذلك على غرار "السنة الإعدادية" في الطب والهندسة.

ومعني ما سبق فإن الجامعات يمكن أن تستحدث وحدة للمتطلبات الجامعية، يلتحق بها جميع الملتحقين، يدرسون خلال فصلين دراسيين حوالي (١٠) مقررات عامة منها (٤) مقررات ترتبط بنوع الدراسة الذي يودون الالتحاق به (تحدد كل كلية أو قطاع هذه المقررات).

ويكون الالتحاق بالكلية مرتبط باجتياز هذه المقررات النوعية، واجتياز اختبار قدرات ومهارات تخصصية، ومهارات بشرية (تفكير . تواصل) (تحت إشراف القطاع الجامعي)، واجتياز مقابلة شخصية تقيس القدرة على التواصل والثقة بالنفس واتخاذ القرار (يتولى المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي بناء أدواتها، وضبطها) .

2. الشراكة مع كليات التربية في تكوين المعلم اللازم للتطوير (إعداد، وترخيص، وتدريب).

تعد وزارة التربية والتعليم، وكليات التربية – من الناحية المهنية – شريكين في خندق واحد؛ فإذا كانت مدارس التربية والتعليم هي المورد الرئيس لكل مدخلات الكليات الجامعية، ومنها كليات التربية؛ فإن الأخيرة هي المصدر الوحيد للممارسين المهنيين الذين يضطلعون بمهام التربية والتعليم بمدارس الوزارة. المدارس هي الميدان أو الساحة، وكليات التربية هي مصانع فرسان هذه الميادين، وتلك الساحات.

إن أي إصلاح نرجوه لمدارس التربية والتعليم يستلزم ضمان جودة عملية إعداد المعلمين قبل الخدمة (في كليات التربية)، وأي تطوير تتطلع إليه كليات التربية لا يتحقق إلا بجودة حقول التدريب العملي (في المدارس)، ولا تكتمل أدوار كليات التربية التي تضمن لها الجودة وتؤهلها للاعتماد دون أن يتاح لها فرص حقيقية ومستمرة؛ لاستكمال تكوين المعلم (أثناء الخدمة) بتأهيله، واستمرارية تدريبه على متطلبات الفاعلية في التعليم، ومستجدات التدريس.

إن الشراكة الفاعلة بين وزارة التربية والتعليم، وكليات التربية مطلب مهني، وهدف استراتيجي لضمان المواجهة العلمية الدائمة، والمتجددة للمشكلات المستحدثة التعليمية والتربوية، والتطوير المستمر للممارسة المهنية للمعلمين، وهي (الشراكة)، وفي نفس الوقت، الضمان لقياس جدوى ما تقوم به كليات التربية من جهود لجودة إعداد معلمي المستقبل، والميسر للتأكد من كفاءة البحوث العلمية، وحسن توظيف نتائجها ، والمجال الحقيقي للاضطلاع بالمهام المجتمعية المنوطة بهذه الكليات.

ويأتي وضع تصور أو مقترح لإطار لشراكة فاعلة بين وزارة التربية والتعليم وكليات التربية أساساً لإيجاد علاقة مؤسسية بينها، تكون – بعد مناقشة الإطار المقترح، وتعديله، وتطويره، وإقراره من الطرفين – ملزمة ودائمة من خلال مواد قانونية يمكن إدراجها ضمن مواد قانون التعليم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧م، وفي نفس الوقت يتم إدراجها – بعد موافقة لجنة قطاع كليات التربية، واعتمادها من المجلس الأعلى للجامعات –ضمن اللوائح الداخلية لكليات التربية بمصر .

والشراكة هنا لا تستهدف التطوير العاجل، بل يجب أن تخطط لتطوير آجل يتسم بالعمق والاستمرارية، ويقوم على التعاون الاستراتيجي، والمؤسسي، ويأتي الإطار المقترح لهذه الشركة في عشر ممارسات موزعة على ثلاثة محاور. يمكن عرضها تفصيلاً فيما يلي:

- **المحور الأول: التزامات وزارة التربية والتعليم.**

– تنشئ وزارة التربية والتعليم إدارة مركزية على مستوى الوزارة، يتبعها إدارات محلية (إدارة بكل مديرية) لدعم التدريب الميداني للطلاب المعلمين (إدارة الدعم اللوجستي والفني للتربية الميدانية) يكون مهمتها:

o تحديد المدارس المناسبة للتدريب الطلابي لمعلمي المستقبل وفقاً للشروط / المعايير الواجب توافرها في أماكن التدريب (الكليات تعتمد المدارس كمؤسسات للإعداد الميداني للطلاب المعلمين).

- اختيار المعلمين المتعاونين في الإشراف على الطلاب، وإعدادهم، ومتابعة أدائهم، وتقويمهم. (تختار الكلية من بينهم من يمكن اعتماده للقيام بهذه المهمة).

- اختيار الموجهين المشاركين في الإشراف على الطلاب، والمعلمين المتعاونين، وإعدادهم، ومتابعة أدائهم، وتقويمهم. (تختار الكلية من بينهم من يمكن اعتماده للقيام بهذه المهمة).

- التواصل طوال العام مع مدارس التدريب وفقاً لما يرد من مكاتب التربية العملية بكليات التربية.

- التواصل المستمر مع إدارات كليات التربية، والأقسام ذات الاختصاص، ومكاتب التربية العملية فيما يرد بشأن التدريب الطلابي من المدارس.

- المشاركة –كمنسق –في الاجتماعات واللقاءات الخاصة بتنظيم التربية العملية، وورش العمل وبرامج التدريب التي تستهدف تطوير الأداء فيها.

– **تنشأ بكل مديرية تعليمية إدارة / قسم لبحوث التربية والتعليم (الميدانية والتجريبية) الواقعة في النطاق الجغرافي للمديرية يكون مهمتها:**

- تلقي طلبات البحث الميداني أو التجريبي لباحثي كليات التربية (ماجستير – دكتوراه – بحوث الترقية – ...) وتوثيقها، وإقرارها، وفقاً لمتطلبات البحث (التي تحددها الكليات والأقسام والباحثين أنفسهم).

- تيسير إجراء البحوث الميدانية وشبه التجريبية بالمدارس ؛ بتوفير الدعم اللوجستي ، والإمكانات المدرسية المتاحة والمطلوبة لخدمة أغراض البحث العلمي.

- إصدار نشرة / مجلة ميدانية بصفة دورية (ربع / نصف سنوية) تحوي أخبار وأفكار ونتائج البحوث الميدانية التي أجريت في النطاق الجغرافي للمديرية، والتعريف بالباحثين وسبل التواصل معهم، والإفادة من تجاربهم البحثية.

- إنشاء مكتبة بالرسائل العلمية والبحوث الميدانية التي تناولت مشكلات التربية والتعليم على المستوى المحلي، ووضع القواعد المنظمة للتعامل معها، والإفادة من محتوياتها.

- دعم فكرة المعلم الباحث، ونشر ثقافة التفكر المهني، والبحث الإجرائي لدى المعلمين، وتطويرها لتصبح جزءاً أصيلاً في المهام التي يجب أن يضطلع بها المعلمون.

- تيسير سبل التواصل بين مركز البحوث التربوية والنفسية، وبين إدارات الدراسات العليا والبحوث بكليات التربية، والتنسيق بين الجهود البحثية فيهما.

– تنشأ بالوزارة إدارة مركزية، يتبعها إدارات أو أقسام على مستوى كل مديرية بهدف التأهيل التربوي لكل عناصر المنظومة التعليمية غير الحاصلين على مؤهل تربوي: معلمين – أخصائيين – فنيين – إداريين – ... (إدارة التأهيل / إعادة التأهيل التربوي والتعليمي) ، **تكون مهمتها:**

- حصر غير المؤهلين تربوياً، وتصنيفهم، وتحديد احتياجاتهم التربوية؛ وفقاً لطبيعة عملهم، ومهامهم داخل المنظومة التعليمية.

- تحديد متطلبات تأهيل كل فئة من حيث مدة التدريب : عام / عامين ، ونوعية البرامج ، والإمكانات المطلوبة.

- ترشيح عدد (سنوياً) من غير المؤهلين؛ ليتم تأهيلهم أو إعادة تأهيلهم عبر كليات التربية، ومن خلال برامج تدريبية تعدها الأكاديمية المهنية للمعلمين.

- الإشراف الإداري على تنفيذ التدريب، ومتابعته، وتقويمه، والتواصل مع الأكاديمية المهنية للمعلمين، وكليات التربية لتطويره.

- الإشراف على وحدات التدريب الذاتي بالمدارس، ودعمها فنياً بالمدربين ، والبرامج ، والإمكانات اللازمة لنشر ثقافة التعلم المستمر ، والتدريب الذاتي.

وبصفة عامة : يقترح أن تلتزم كل مديرية تعليمية قامت بعمل برتوكول الشراكة مع كلية التربية الواقعة في نطاقها الجغرافي بالالتزامات السابقة بما يدعم (اللامركزية) ، وتكون الوزارة هي الضامن أو الشاهد على الاتفاقية.

- **المحور الثاني : التزامات كليات التربية.**

– تنشأ بكل كلية تربية إدارة أو وحدة إدارية أو وحدة ذات طابع خاص تحت مسمى (وحدة جودة ، واعتماد المدارس) ، تكون مهمتها.

- نشر ثقافة الجودة بمدارس التعليم العام عن طريق الندوات والمحاضرات واللقاءات التي تنظم بصورة دورية، وعن طريق جداول أسبوعية تغطي جميع المدارس التابعة.

- تنظيم مسابقات، ومشروعات تنافسية بين مدارس التربية والتعليم في مجال الجودة والتطوير المستمر والتأهيل للاعتماد.

- تقديم الدعم الفني المستمر للمدارس المتقدمة للاعتماد عن طريق تخصيص عضو هيئة تدريس كاستشاري جودة للمدرسة يلتزم بزيارة أسبوعية / شهرية.

- التعاون مع إدارات الجودة على مستوى الإدارات / المديرية بإعداد منسقين للجودة، وتنظيم دورات للمراجعة الخارجية، والتوجيه بكل جديد في هذا المجال.

- تيسير ومتابعة إجراءات تقدم المدارس للاعتماد، والتنسيق مع هيئة ضمان الجودة، وفروعها بهذا الشأن.

- عمل زيارات محاكاة للمدارس المتقدمة للاعتماد، أو تلك التي تم تأجيل اعتمادها وإعداد تقارير مسبقة عنها ، ومعاونتها في معالجة أخطائها

– توفر كل كلية تربية مقراً بها يكون فرعاً للأكاديمية المهنية للمعلمين (مشرفاً، وإداري، وسكرتارية، وقاعة تدريب على الأقل...) **تكون مهمته:**

- الإشراف على تنفيذ الدورات التدريبية اللازمة للترقي وفقاً لما تقره الأكاديمية المهنية للمعلمين.

- إعداد المدربين، وتأهيلهم للاعتماد من الأكاديمية كمدربين معتمدين وفقاً للمعايير المعتمدة لديها. يمكن الاستعانة بهؤلاء المدربين لتنفيذ أية لقاءات تدريبية داخل المديرية أو بالمدارس أو بالكلية.

- المشاركة في إعداد دراسات الاحتياجات التدريبية، وبناء البرامج التدريبية الخاصة بالمعلمين على المستويين المركزي، والمحلي (لا مركزية التدريب).

- توفير متطلبات التدريب (قاعات – أدوات – مطبوعات – إداريين – عمال –...) وفقا لما تقره الأكاديمية من أجور ومكافآت مخصصة لهذا الشأن أو بما يتم الاتفاق عليه لاحقاً.

- طرح، وتلقي، وتحكيم بحوث الترقية الخاصة بالمعلمين، وكذا إجراء أية مقابلات شخصية ترتبط بمسألة الترقي، وذلك بمشاركة موجهي المواد الدراسية، وخبراء المراحل التعليمية بكل مديرية.

- تصدر كل كلية تربية نشرة / مجلة دورية: ربع / نصف سنوية تكون موجهة للميدان التربوي، وتوفر (٥) نسخ على الأقل لكل مدرسة ، **وتركز هيئة تحرير هذه المجلة على ما يلي:**

  - نشر التجارب المدرسية الناجحة، وإجراءات تحقيقات حولها، واستخلاص مضامينها.
  - تخصيص باب أو أكثر للمستجدات في المجال التعليمي والتربوي.
  - تشجيع المعلمين والإداريين على كتابة المقالات المهنية ونشرها لهم.
  - تنظيم مسابقات تربوية وتعليمية حول المفاهيم المعاصرة، والأخبار، والأحداث، والأعلام التربويين.
  - تغطية أخبار المدارس، ونشرها بالمجتمع المحلي، وبين الطلاب المعلمين، وفي جميع المدارس .
  - تنظيم استطلاعات دورية لآراء المعلمين في كل ما يستجد على الساحة التربوية من أفكار أو آراء أو قرارات، ونشر نتائجها على الرأي العام للميدان التربوي.

وبصفة عامة : يقترح أن تلتزم كل كلية تربية قامت بعمل برتوكول الشراكة مع مديرية التربية والتعليم الواقعة في نطاقها الجغرافي بالالتزامات السابقة بما يدعم (اللامركزية) ، وتكون إدارة الجامعة التابعة لها الكلية هي الضامن أو الشاهد على الاتفاقية.

- **المحور الثالث : التزامات مشتركة ومتداخلة.**

- **إنشاء / اعتماد مدارس الجامعة: نموذج للشراكة في كل محافظة.**

تخصص كل مديرية تعليمية أربع مدارس (بواقع مدرسة لكل مرحلة: رياض أطفال – ابتدائي – إعدادي – ثانوي) تسمى كل منها: مدرسة الجامعة، أو مدرسة التربية تكون ذات لائحة خاصة تضمن ما يلي:

- إدارة مشتركة بين التربية والتعليم: مدير إداري من التربية والتعليم، ومدير فني من كلية التربية: أحد الباحثين أو المتخصصين في الإدارة التعليمية بدرجة ماجستير على الأقل.
- مشاركة فعلية في التدريس من خلال معلمين أكفاء تختارهم مديرية التربية والتعليم، ويحصلون على مكافأة إضافية، ومجموعة من المعيدين والمدرسين المساعدين المتخصصين في المناهج وطرق التدريس مقابل بدل مدارس.

- إنتاج مشترك لوسائط التعليم وأنشطة التعلم من خلال مراكز مصادر التعليم والتعلم بكل مديرية تعليمية، وأقسام الوسائل وتكنولوجيا التعليم بكليات التربية.
- إنشاء وتطبيق منظومة مشتركة لتقويم أداء المعلمين والمتعلمين، وغيرهما من عناصر العملية التعليمية.

يمكن تطوير هذه المدارس لتصبح مدارس تدار: تعليمياً وإدارياً بطريقة لا مركزية على غرار مدارس الغد أو المستقبل المنتشرة ببعض دول الخليج العربي.

- **إنشاء مجلس استشاري التعليم قبل الجامعي بكل محافظة.**

ينشأ بكل مديرية تعليمية مجلس استشاري للتعليم ما قبل الجامعي برئاسة أ.د. عميد كلية التربية (أو من ينوب)، أو أ. وكيل الوزارة (أو من ينوب)، وعضوية ممثلين عن المراحل والإدارات بكل مديرية تعليمية، والأقسام التربوية بكل كلية تربية، وأولياء أمور متعلمين أو طلاب معلمين، ومن المهام المقترحة لهذا المجلس:

- مناقشة السياسات التعليمية للمديرية، ولإعداد المعلمين بالكلية.
- إبداء الآراء الفنية تجاه القضايا والمشكلات المدرسية.
- تقديم المقترحات التطويرية للعملية التعليمية.
- ترشيح المشاركين من الكلية في اللجان العليا بالمديرية (مثل مجلس أمناء المحافظة)، والمشاركين من المديرية في اللجان العليا بالكلية (مثل مجلس الكلية).

- **إعداد تقارير فنية سنوية متبادلة**

تلتزم كل مؤسسة: مديرية أو كلية بإعداد تقرير سنوي فني بمعرفة خبرائها؛ يتم بمتابعة فنية دائمة طوال العام للجهة الشريكة، ويستهدف تطوير الأداء الفني بها، ويركز على ما يلي:

- المناهج الدراسية.
- الأداء التدريسي.
- الامتحانات وأدوات التقويم.

- برامج إعداد المعلم.
- الأداء الجامعي.
- المتعلمون.

– **إنشاء إدارة / قسم الإرشاد التربوي والتعليمي لأسر المتعلمين.**

ينشأ بكل إدارة / مديرية تعليمية مكتباً أو قسماً أو إدارة للإرشاد التربوي والتعليمي لأسر المتعلمين يتوفر به مرشدون تربويون وأكاديميون من الباحثين والخبراء يتواجدون خلال ساعات محددة يومياً؛ ويقترح أن يكون من بين مهام هذا المكتب ما يلي:

- دعم العلاقة بين الأسر (أولياء أمور ومتعلمين)، والمدرسة (إداريين ومعلمين) برعاية الكلية (الخبراء والباحثين).
- تقديم النصائح للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة (الفائقين مرتفعي التحصيل، والبطيئين متدني التحصيل، وذوي الإعاقات البصرية أو السمعية أو الكلامية أو العقلية).
- تنظيم ورش عمل، ودورات تدريبية للأخصائيين النفسيين والاجتماعيين بالمدارس، والجمعيات الأهلية المهتمة بالتربية والتعليم.
- دراسة الحالات أو الظواهر العامة التي تعاني منها المدارس مثل ظواهر: التسرب، والعنف المدرسي، وتدني المهارات اللغوية، وغير ذلك...

ويمكن أن يكون مقر هذا المكتب الكلية أو المديرية، ويكون الجانب الإداري والمالي من اختصاص المديرية، والجانب الفني والتقني والعلمي من اختصاص الكلية.

وختاماً

فإننا نؤكد أن نظامنا التعليمي كان، ومازال بحاجة إلى إصلاح حقيقي، وتطوير فعلي، وأننا ندعم – بكل قوة – أية خطة لتطوير منظومة التعليم في مصرنا الغالية.

وفي هذا الإطار؛ فإننا نؤكد أن تطوير هذه المنظومة عمل تشاركي، وليس مسئولية وزارة التربية والتعليم وحدها.

إن هذه التشاركية اللازمة في التخطيط لتطوير التعليم، وفي تنفيذ هذا التطوير، والإشراف عليه تأتي من منطلق أن تطوير التعليم مشروع قومي، ومسئولية مجتمعية.

والواضح أننا نمتلك على مستوى الخبرات، والهيئات ما يؤهلنا للقيام بهذه الشراكة، وبمستوى فعال إذا ما كان هناك إرادة حقيقية لذلك، وإدارة واعية لهذا التطوير.

ونرى أن مؤسسات وطنية من مثل: وزارات: التعليم العالي، والتضامن الاجتماعي، والاتصالات، ومن مثل: كليات التربية، والتربية النوعية، والطفولة المبكرة، ومن مثل: الأكاديمية المهنية للمعلمين، والمركز القومي للامتحانات والتقويم، ومركز تطوير المناهج الدراسية كلها كانت جديرة بشراكة حقيقية مع وزارة التربية والتعليم في التخطيط الاستراتيجي لتطوير منظومة التعليم في مصر ، وفي تطوير الخطط التنفيذية لذلك ، وفي التنفيذ ، والإشراف والمتابعة.

وهذه الشراكات ستكون – بكل تأكيد – أكثر انتماء لهذا الوطن ، وأكثر حفاظاً على هويته المصرية، وأطول دواماً واستمرارية، وأقل في تكلفتها المادية.

ولا يعني وجود الشراكة الوطنية الاستغناء عن الإفادة من التجارب الدولية لدى الدول المتقدمة علمياً، والاستعانة بخبراء تربويين عالميين، والأخذ بالمستجدات وبالأفكار التي ثبت جدواها مع مواءمتها بظروفنا وواقعنا وإمكاناتنا .

والله الموفق،،

المراجع

- البنك الدولي (٢٠١٨م) مشروع دعم إصلاح التعليم في مصر .(P157809) وثيقة معلومات المشروع / صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة، متاح على .http://www.worldbank.org/projects شوهد في ١٠ / ٨ / ٢٠١٨م.

- زهران، محمد (٢٠١٨). وزير التربية والتعليم يخالف القانون. مقال منشور على الصفحة الشخصية عبر شبكة التواصل الاجتماعي. متاح في https://www.facebook.com/profile.php?id=100000810892713&ref=br_rs

- شوهد في ٢٠ / ٨ / ٢٠١٨م.

- فضل الله، محمد رجب (٢٠١٤م). "نحو شراكة مؤسسية فاعلة بين كليات التربية بمصر ووزارة التربية والتعليم (إطار مقترح)". المؤتمر الدولي الثاني لكلية التربية بجامعة أسيوط – مايو.

- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٠). حالة التعليم في مصر، تقرير " غير منشور " حول المؤشرات الوطنية للتعليم، مصر، وزارة التربية والتعليم، مصر

- وزارة التعليم العالي (٢٠٠٩م). " المادة التدريبية للتخطيط الاستراتيجي "، برنامج التطوير المستمر والتأهيل للاعتماد بمؤسسات التعليم العالي (الجزء الأول) وزارة التعليم العالي. القاهرة.